Warith Scientific Journal

اثر القطاعات الحقيقية (الزراعة، الصناعة ، النفط) على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1990-2020

The global event (agriculture, industry, oil) on the gross domestic growth in Iraq for the period 1990-2020

أ.م.د علي جابر عبد الحسين[1] أ.م مقداد جاسم عبد[2] ا.م وضاح رحيم راهي[3]

Prof. Dr. Ali Jaber Abdel-Hussein 1 Prof. Meqdad Jassim Abd 2 Prof. Waddah Rahim Rahi 3

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد/ المثنى / العراق[1]

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد/ المثنى / العراق[2]

ali.jaber8888@mu.edu.iq

Miqdad_jasim@mu.edu.iq

Wadhah_raheem@mu.edu.iq

المستخلص :- تهدف الدراسة الى بيان الدور الاساسي لتلك القطاعات والمتمثلة بقطاع الزراعة والصناعة والنفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2020 والمحافظة على الصناعة المحلية ونسب مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن اسهامها في تشغيل العمالة واستخدام التقنيات الحديثة لزيادة المنتج المحلي ، اذا استخدام الباحث أسلوب التحليل الاقتصادي والقياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS ، اذا استنتج الباحث الى تأثير معنوي لقطاع النفط بنسبة كبير جدا مقارنة مع بقية القطاعات وجاء قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية وقطاع الزراعة بالمرتبة الثالثة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أي اعتماد العراق على الجانب الريعي بالشكل الأساس والقطاعات الأخرى بشكل ثانوي مما يعكس اثر واضح للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتوصلت الدراسة الى ضرورة دعم القطاع الزراعي لغرض زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك دعم القطاع الصناعي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي الذي يعتبر القطاع الفعال للقطاع الصناعي ، ودعم القطاع النفطي لأهميتهما في الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب ، ضرورة التنوع وعدم الاعتماد على القطاع النفطي في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي .

الكلمات المفتاحية (الناتج المحلي الإجمالي ، النفط ، الزراعة والصناعة)

Abstract : The study aims to demonstrate the basic role of those sectors represented by the agriculture industry and oil sectors in the formation of the gross domestic product in Iraq for the period 2003-2020 and the preservation of the local industry and the proportions of their contribution to the gross domestic product as well as its contribution to employment and the use of modern technologies to increase the local product if used The researcher used the method of economic and econometric analysis using the method of least squares OLS if the researcher reached a significant impact of the oil sector by a very large percentage compared to the rest of the sectors and the industrial sector came second and the agricultural sector ranked third in the composition of the gross domestic product that is Iraq's dependence on the rentier side in the form of the basis and other sectors In a secondary way which reflects a clear impact of the oil sector in the formation of the gross domestic product and the study concluded that it is necessary to activate the role of the agricultural and industrial sectors in a real way to raise the percentage of their contribution to the formation of the gross domestic product in addition to that avoiding the one-sided economic policy that constitutes fluctuations and clear impact on the gross domestic product Because of the instability of global oil prices the study recommends It is also necessary to support local production and achieve good production levels in the agricultural and industrial sectors.

Keywords (gross domestic product, oil, agriculture and industry sector)

1 المقدمة

تعتبر القطاعات الحقيقية الثلاثة والمتمثلة بالنفط والزراعة والصناعة من القطاعات ذات الأهمية في مساهمتها الناتج المحلي الإجمالي ، اذا يتوقف نمو الناتج المحلي الإجمالي على دور هذه القطاعات ، شهد العراق لفترات زمنية مختلفة بتذبذبات على مستوى القطاعات سواء كان على مستوى انتاج النفط او الزراعة او الصناعة نتيجة لمختلف الظروف التي مر بها .

تسهم القطاعات الثلاثة بتقسيماتها المختلفة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي ويلعب قطاع الصناعة دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول المتقدمة والتي تصنف على انها دول صناعية ، والقطاع الزراعي له المساهمة الأكبر في الناتج المحلي في الدول النامية ، اما بالنسبة للقطاع النفطي يعتبر المكون الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي ، تسعى الحكومة الى التنوع والزيادة في مساهمة قطاع الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لأهمية التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على الجانب الريعي فضلاً عن ذلك رفد المنتج المحلي وعدم الاعتماد على الاستيراد وكذلك تشغيل القوى العاملة في القطاعين الصناعة والزراعة .

2 المنهجية

1.2 أهمية الدراسة تأتي اهمية البحث من تحديد نسبة المساهمة للقطاع الزراعي والصناعي والنفطي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تحديد حجم الأثر لتلك القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومدى تنويع مصادر الإيرادات.

2.2 هدف الدراسة تهدف الدراسة الى:-

1- قياس اثر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .
2- قياس اثر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .
3- قياس اثر مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي .

3.2 مشكلة الدراسة تمكن مشكلة البحث في دور مساهمة القطاعات الاقتصادية (القطاعي الزراعي ، القطاع الصناعي ، القطاع النفطي) في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وكذلك لتحقيق التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة .

4.2 فرضية الدراسة تستند الفرضية على ان القطاعات الاقتصادية لا تؤثر بشكل حقيقي وفعال على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة 1990-2020 .

5.2 مجتمع وعينة الدراسة اتخذت الدراسة السلسلة الزمنية بالناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية بالاعتماد على البيانات المنشورة للفترة 1990 – 2020 في العراق .

3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2020

1.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي : يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة عادة سنة (طاقة واخرون، 2008) . الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في أي دولة. فضلاً عن استخدام هذا المؤشر مع مؤشرات أخرى عند صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية ، فإن النسبة المئوية للتغير تستخدم أيضًا لقياس النمو الاقتصادي إحصائيًا. بشكل عام ، يعكس تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي تطور مستويات المعيشة الشخصية (العيسى و قطف ، 2006) .

يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط الخام اعتماداً كبيراً ويشكل النفط ما يزيد عن 80 % من ميزانية الحكومة ، حيث يوضح الجدول الاتي تذبذب الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة 1990–2020 .

جدول (1) يبين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990-2020) بالدولار الامريكي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	السنة	الناتج المحلي الاجمالي
1990	180408064516.12	2006	65140147197

88837055195	2007	407796349.7	1991
131614433712.24	2008	553671957.7	1992
111657581662.35	2009	1031944881	1993
138516722649.57	2010	3991349283	1994
185749664444.44	2011	12894029888	1995
218002481737.69	2012	10433698621	1996
234637675128.64	2013	20764857056	1997
228415656174.95	2014	20617405044	1998
2963128491.620	2015	36881601584	1999
2983798882.681	2016	48364250944	2000
3092178770.949	2017	36176430129	2001
3202234636.871	2018	32928454672	2002
3368970253.052	2019	21921569479	2003
2610038937.563	2020	36627901762	2004
62411280141.74	المتوسط	49954890353	2005

https://data.albankaldawli.org

2.3 القطاع الزراعي في العراق : يشكل القطاع الزراعي نشاطاً اقتصادياً مهما في العديد من الدول العربية نظراً لأهميته في توفير الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية ولمساهمته في توفير المواد الأولية كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية ، كما انه يستوعب نسبة لا بأس بها من اجمالي القوى العاملة في الدول العربية وبالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بعض الدول العربية وبصفة خاصة ذات الموارد الزراعية الغنية الا ان اداءه ما زال ضعيف نظراً لتقلب الإنتاج وعدم استقراره وارتباطهم بالتقلبات المناخية ومحدودية الامطار .

يواجه القطاع الزراعي العراقي مشاكل وتحديات عدة ازداد تأثيرها مع تعاقب سنوات الجفاف وتذبذب الأمطار والتغيرات البيئية والسياسية والديموغرافية المختلفة ، وهذا سبب تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني وما يواجهه من تحديات ، ومن الضروري تسليط الضوء على واقع الناتج الزراعي للمدة 1990 – 2020 كجزء من الناتج المحلي الإجمالي والوقوف على مدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في العراق أثناء المدة المدروسة.

جدول 2. الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 1990 – 2020 (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	الأهمية النسبية %
1990	13673.63	1127.92	8.2
1991	4245.16	662.91	15.6
1992	5481.35	1089.18	19.8
1993	4346.58	673.84	15.5
1994	3620.80	728.22	20.1
1995	3999.69	823.34	20.5
1996	5556.35	1033.32	18.5
1997	10260.46	867.69	8.4
1998	10571.51	1153.32	10.9
1999	17476.68	1258.93	7.2
2000	20966.45	971.74	4.6
2001	21417.61	1484.45	6.9
2002	20962.15	1794.92	8.5
2003	23793.02	1999.95	8.4
2004	36638.24	2542.17	6.9
2005	49954.89	3440.32	6.8

5.8	3775.58	64805.39	2006
4.9	4379.37	88840.05	2007
3.8	4785.62	124373.40	2008
5.2	6769.09	129429.78	2009
5.1	7150.63	138516.72	2010
4.5	8477.19	185749.66	2011
4.1	8990.95	218000.99	2012
4.7	11188.56	234637.68	2013
4.9	11259.54	228490.90	2014
4.0	6990.95	171087.13	2015
3.8	6626.10	172478.71	2016
3.2	6268.22	190874.31	2017
2.4	5345.80	215489.48	2018
3.2	7416.84	225232.37	2019
5.8	9828.86	166756.98	2020
8.1355	4222.7587	90571.8748	المتوسط

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية . اصدارات لسنوات مختلفة

بالنسبة للناتج الزراعي فقد بلغ متوسط الناتج الزراعي في العراق خلال المدة المدروسة (4222.75) مليون دولار تقريبا وتراوحت القيم بين حد أدنى بلغ (662.91) مليون دولار في عام 1991 وحد أعلى بلغ (11259.54) مليون دولار في عام 2014. كما تراوحت أهمية الناتج الزراعي في العراق للمدة 1990 – 2020 بين حد اعلى بلغ (20.5 %) في عام 1995 ، وحد أدنى بلغ (2.4%) من الناتج المحلي الإجمالي في العراق في عام 2018 .

بسبب ان الاستيرادات الكلية ومنها الزراعية توقفت بالكامل تقريباً مما أدى الى الاعتماد على القطاع الزراعي لتغطية الحاجة المحلية ويعد ذلك مؤشراً على الاهتمام بالقطاع الزراعي في بداية هذه المدة من سنة 1991 الى 1996 إذ اعتمد العراق على الناتج الزراعي أثناء هذه المدة لسد حاجة السوق المحلية من المواد الغذائية لاسيما بعد فرض العقوبات الاقتصادية على الصادرات العراقية وعلى رأسها الصادرات النفطية لحين إقرار مذكرة التفاهم وعودة الصادرات النفطية .
بسبب تغير الظروف الاقتصادية للبلد، وذلك في عام 2013 إذ بدأت بعدها أسعار النفط الخام بالانخفاض، إلا ان الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي مر بها العراق أدت الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للسنوات التي تلت سنة 2003.

اما الأهمية النسبية للناتج الزراعي بدأت بالانخفاض التدريجي لها وقد يعود ذلك الى ارتفاع اعتماد العراق على القطاع النفطي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن التراجع الحاصل في الإنتاج الزراعي وتدهور القطاع الزراعي وكل ما يتعلق به من جهة أخرى.

كما يُلاحظ تأثر الناتج الزراعي بالأوضاع الأمنية السيئة التي مر بها العراق سنة 2014 فما تلاها إذ انخفض الناتج الزراعي وهو نتيجة لارتفاع القيم الحقيقية للناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة منخفضة مقارنة بنظيرها في الدول الإقليمية والدول المتقدمة.

3.3 القطاع النفطي في العراق واجه الاقتصاد العراقي بصورة عامة والقطاع النفطي بصورة خاصة مشاكل كبيرة منذ عام 1980 ولعلها كانت بدايات الانحراف في المسارات الاقتصادية ودخول الاقتصاد العراقي مرحلة الحرب، إذ حدث تراجع كبير في جميع القطاعات تقريباً نتيجة ما تعرض له القطاع النفطي من انتكاسات كبيرة، ونتيجة الضغوطات وسوء الإدارة وأتباعها طرقا وأساليب متخلفة في الاستكشاف والإنتاج والتصدير، وعدم الاستفادة من المستجدات العلمية الحديثة (هشام ،2008) ويعد النفط من الموارد الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي، لامتلاكه المقومات التي يمكن ان تساعد على التطور والنهوض بالاقتصاد كونه يمثل مصدرا مهما من مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الميزانية العامة للبلد وتمارس فوائضه دور مهم في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية، إلا إن سوء الإدارة وعدم الالتزام في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذه الصناعة والاعتماد على أساليب تحمل المجازفة في زيادة الإنتاج لغرض تامين الإيرادات المالية المطلوبة قد الحق أضرارا خطيرة في المنشآة النفطية وبالاحتياطي العام على السنوات الماضية.

جدول (3) المساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق (1990-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دولار	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي
1990	13673.63	0.4
1991	4245.16	0.7
1992	5481.35	0.2
1993	4346.58	0.1
1994	3620.80	0.2
1995	3999.69	0.1
1996	5556.35	0.1
1997	10260.46	74.1
1998	10571.51	68.8
1999	17476.68	78.4
2000	20966.45	83.4
2001	21417.61	75.6
2002	20962.15	70.8
2003	23793.02	68.9
2004	36638.24	58
2005	49954.89	57.8
2006	64805.39	55.5
2007	88840.05	53.2
2008	124373.40	55.7
2009	129429.78	40.7
2010	138516.72	42
2011	185749.66	54.7
2012	218000.99	52.8
2013	234637.68	47
2014	228490.90	46.4
2015	171087.13	32.2
2016	172478.71	30.5
2017	190874.31	37.8
2018	215489.48	46.4
2019	225232.37	43.0
2020	166756.98	30.3
المتوسط	90571.8748	42.12

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانتمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اعداد مختلفة للتقارير الاحصائية السنوية .

4.3 القطاع الصناعي في العراق : تلعب الصناعة اهمية كبيرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والتقليل من الاستيرادات من خلال وضع الاستراتيجية التي تنسجم مع الواقع الصناعي وبما أن الصناعة لها اهمية كبيرة في زيادة النشاط الاقتصادي ، إذ تؤدي

الصناعة الدور الرئيس ي في عملية صناعة السلع الاستهلاكية والانتاجية التي يحتاجها العراق من خلال الصناعة الاستخراجية والتحويلية .

يعتمد العراق اعتمادا كليا على واردات النفط ويعد القطاع الصناعي القائد والمتحكم في الايرادات العراقية ، يعاني العراق من الخطط العشوائية التي لم تستثمر الايرادات النفطية لأحداث تنمية والسبب في ذلك الحروب السابقة التي حجمت دور القطاع الصناعي والديون المترتبة على ذلك اضف اليها الفساد والاندثار في الآلات والمعدات والنصيب الأكبر من الاهمال كان للقطاع الخاص (نايف ،2022) وان تدهور الصناعة وخروجها من المنافسة أدى خروج العملات إلى الخارج وتدهور العملة المحلية، وإن عدم وجود رقابة على المنتجات الداخلة إلى العراق أدى إلى جعله سوقا لتصريف المنتجات للدول المجاورة وأدى الاغراق إلى غلق أغلب المصانع والشركات (الشمري، 2019)

إن غياب تنوع النتاج العراقي نتيجة هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي الذي يتعرض إلى تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، مما أدى إلى تراجع أداء القطاعات الإنتاجية وبالخصوص القطاع الصناعي ، والسبب في ذلك غياب الاستراتيجيات الناجحة لانعاش واقع في الإنتاج كبيرا القطاع الصناعي لاسيما القطاع العام الحكومي . لذلك شهد هذا القطاع تراجعا بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي، والفساد المالي و الداري المستشري في مؤسسات الدولة وقد ركزت الحكومة العراقية على تطوير القطاع النفطي الذي تعرض إلى انتكاسات كبيرة نتيجة التراجع المستمر في أسعار النفط العالمية ، وأهملت باقي القطاعات الاقتصادية وهذا يعني عدم وجود توازن يهدف إلى تنويع الاقتصاد العراقي، وبالأخص القطاع الصناعي الذي يعاني منذ القرن الماضي من تدهور وانخفاض في الانتاجية الصناعية. (فارس ، 2018)

جدول (4) المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق (1990-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دولار	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في GDP مليون دولار
1990	13673.63	72.252
1991	4245.16	51.049
1992	5481.35	52.232
1993	4346.58	57.858
1994	3620.80	55.886
1995	3999.69	64.865
1996	5556.35	58.446
1997	10260.46	75.020
1998	10571.51	70.147
1999	17476.68	79.574
2000	20966.45	84.795
2001	21417.61	77.419
2002	20962.15	74.157
2003	23793.02	70.838
2004	36638.24	61.835
2005	49954.89	63.608
2006	64805.39	61.444
2007	88840.05	60.107
2008	124373.40	62.788
2009	129429.78	51.989
2010	138516.72	55.793
2011	185749.66	62.548
2012	218000.99	60.576
2013	234637.68	57.691
2014	228490.90	55.307

2015	171087.13	45.340
2016	172478.71	46.182
2017	190874.31	51.329
2018	215489.48	54.169
2019	225232.37	53.109
2020	166756.98	41.258
المتوسط	90571.8748	60.955

المصدر/ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

https://data.albankaldawli.org

4 النتائج والمناقشة

اثر القطاعات الحقيقية (الزراعة، الصناعة ، النفط) على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2020

1.4 : توصيف الأنموذج القياسي:-

لتقدير العلاقة الدالية بين القطاعات الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي للمدة 1990-2020 بالاعتماد على منهجية التكامل المشـــترك ومدى تأثير كل منهما على الاخر ، وفق النظرية الاقتصـــادية حيث يمثل المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي GDP والمتغيرات المستقلة الناتج المحلي لكل قطاع (الزراعة ، الصناعة ، النفط) ، حيث كانت العينة متكونه من 31 سنة للفترة من (1990-2020) واسـتخدمت المتغيرات التابعة والمسـتقلة وبناء هيكل الانموذج القياسـي الذي يتكون من عدة معادلات في تقدير العلاقة المدروسـة وكما في بالجدول الاتي :-

جدول (5) وصف متغيرات الانموذج القياسي لعينة الدراسة

متغيرات الانموذج	Variable	الرمز	نوع المتغير
الناتج المحلي الإجمالي	Gross domestic product	GDP	تابع
قطاع الزراعة	Agriculture sector	AS	مستقل
قطاع الصناعة	Industry sector	IS	مستقل
قطاع النفط	Oil sector	OS	مستقل

المصدر / من اعداد الباحث

2.4 : اختبارات سكون السلاسل الزمنية: إن التحليل الحديث للسلاسل الزمنية والمتمثل باختبارات السكون (اختبارات جذر الوحدة) والذي يعد الشرط الضروري لاختيار الأنموذج القياسي من أهم الاختبارات التي تؤهلنا إلى المرحلة التالية، والتي تتمثل باختيار أنموذج يتناسب مع استقراريه البيانات، حيث إن استخدام طريقة Ordinary Least Square (OLS) فمن دون الرجوع إلى اختبارات السكون قد يعطي نتائج مزيفه وغير دقيقة لا يمكن اعتمادها للتفسير(Damodar،2014) تم إجراء اختبار سكون (استقرار) السلاسل الزمنية للبيانات عينة الدراسة، وقد أعتمد اختباران للسكون هما ADF و PP بالاعتماد على بيانات جدول (1، 2).

1.2.4-اختبار جذر الوحدة Augmented Dicky – Fuller (ADF) **:** جاءت نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع ADF عند المستوى I(0) كما مبينة في الجدول (4)، حيث أن نتائج اختبار ADF جاءت المتغيرات المستقلة والتابعة ساكنة بعد أخذ الفرق الأول I(1) (First Difference) مع وجود الثابت وبدون الثابت والاتجاه كما موضحة في الجدول رقم (4)، لتؤكد عند مستوى معنوية 1% و5%.

جدول 6 نتائج اختبار استقرار (سكون) المتغيرات عند المستوى I(0) باستعمال اختبارADF

At First Difference		GDP	AS	IS	OS
With Constant	t-Statistic	3.332	--- ---	5.656	**5.494**
	Prob.	0.03**	--- ---	0.00*	**0.00***
With Constant	t-Statistic	--- ---	--- ---	--- ---	--- ---

& Trend	Prob.	--- ---	--- ---	--- ---	--- ---
Without Constant	t-Statistic	--- ---	2.656	--- ---	--- ---
& Trend	Prob.	--- ---	0.01**	--- ---	--- ---

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

***: معنوي عند مستوى 10%، **: معنوي عند مستوى 5%، *: معنوي عند مستوى 1%.

3.4 : تقدير وتحليل نتائج الانموذج القياسي : تم تقدير النماذج بالاستناد الى طريقة المربعات الصغرى (OLS) بواسطة أسلوب الانحدار الخطي البسيط ، اذ ان هذه الطريقة تعطي افضل نتائج بعد استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات عينة الدراسة في المستوى جميعها (عطيه ،2004) وتم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والقطاعات الحقيقية (الزراعة والصناعة والنفط) كمتغيرات مستقلة وبعد تحليل بيانات باستخدام البرنامج الاحصائي *Evewis-10* ظهرت النتائج وكانت بالشكل الاتي :-

1- معادلة الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي :-

جدول (7) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي

المعلمات المقدرة	t	R^2	F	*sig*
B_0= 23.47	0.566	0.02	0.321	0.579
B= 0.0001	17.692			
LNGDP= 0.0001 +23.47 AS			(1)	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي *Evewis-10*

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه ان النموذج المقدر غير معنوي ولا يفسر النموذج المقدر على الرغم من معنوية المعلمة المقدرة التي جاءت متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية وعلى علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي والتي تشير الى نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

2- معادلة الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الصناعي :-

جدول (8) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج القطاع الصناعي

المعلمات المقدرة	*t*	R^2	*F*	*sig*
B_0= 13.003	4.109	0.52	16.890	0.000
B=0.20	4.747			
LNGDP= 13.003 +0.20 IS			(2)	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي *Evewis-10*

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه ان النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية مقبولة ، اذ يلاحظ ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.52) وهذه النسبة تدل على ان نسبة 52 % من التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي تعود الى تأثير العامل المستقل هو القطاع الصناعي وتبقى نسبة 48 % تعود الى عوامل أخرى لم تخضع للقياس ، ويتضح كذلك ان المعالم المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 1% حيث ان زيادة القطاع الصناعي بنسبة 1 % سوف يؤدي الى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20%. وبشكل عام ان النموذج معنوي من خلال قيمة *F* التي بلغت (16.890) والتي تشير الى معنوية النموذج ككل .
ومن الناحية الاقتصادية اثبتت نتائج التحليل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الصناعي .

3- معادلة الناتج المحلي الإجمالي والقطاع النفطي :-

جدول (9) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج القطاع النفطي

المعلمات المقدرة	*t*	R^2	*F*	*sig*
B_0= 18.188	3.426	0.43	11.742	**0.000**
B = 0.13	10.193			
LN GDP = 18.188 +0.13 IS			(3)	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي *Evewis-10*

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه ان النموذج المقدر ذات قوة تفسـيرية مقبولة ، اذ يلاحظ ان قيمة معامل التحديد R^2 (0.43) تعود الى تأثير العامل المستقل هو القطاع النفطي وتبقى نسبة 57% تعود الى عوامل أخرى لم تخضع للقياس ، ويتضح كذلك ان المعالم المقدرة معنوية عند مستوى 1% حيث ان زيادة القطاع النفطي بنسبة 1 % سوف يؤدي الى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13% وبشكل عام ان النموذج معنوي من خلال قيمة F التي بلغت (11.14) تشير الى معنوية النموذج ككل . ومن الناحية الاقتصادية اثبتت نتائج التحليل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع النفطي .

5 الاستنتاجات :

مـن جملة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتي:

1- أشارت النتائج وجود تأثير معنوي للقطاع الصناعي والنفطي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، اي زيادة انتاج القطاع الصناعي والنفطي يؤدي الى ارتفاع نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .
2- وجود تأثير معنوي للقطاع الزراعي على الرغم من عدم معنوية الدالة المقدرة ، حيث هنالك تأثير للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

6 التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات وكالاتي:

1- ضرورة دعم القطاع الزراعي لغرض زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك دعم القطاع الصناعي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي الذي يعتبر القطاع الفعال للقطاع الصناعي .
2- دعم القطاع الصناعي والنفطي لأهميتهما في الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب .
3- ضرورة التنوع وعدم الاعتماد على القطاع النفطي في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي .

المصادر

1. حسين باسل عبد الله ، يسرى سالم نايف. 2022. تحليل العلاقة بين القطاع الصناعي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2010-2020 . *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية* . 2022، الصفحات 450-464 : vol. 18 NO. 60 part 2 .
2. د محمد هشام عمرو. 2008. واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية . *مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية* . العدد الرابع ، 2008.
3. زينب عبدالجبار ثامر. 2019. *اهمية الصناعة العراقية وبيل النهوض بالجودة الشاملة* . 2019.
4. عحمد عبد القادر عطية. 2004. *كتاب حديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق* . السعودية : اسم غير معروف، 2004.
5. محمد طاقة واخرون. 2008. *اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي*. عمان : اسم غير معروف، 2008.
6. ناجي ساري فارس. 2018. واقع افاق القطاع الصناعي في العراق. *مركز دراسات البصرة والخليج العربي*. 2018.
7. نزار سعد الدين العبسي وابراهيم سليمان. 2006. *الاقتصاد الكلي*. عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2006.
8. البنك المركزي العراق. *تقارير لسنوات* .
9. الجهاز الكرزي للاحصاء. *تقارير لسنوات مختلفة* .